

ولا يع معومول على اصلها فاشبهت ليت مثلا فانها آتت عن تمنى ولا يع معومول  
 العامل قال وهذا ما قدره في العمدة وترجمها وقال في شرح الكافية ما لم يخطأ سماع  
 الأفعال ملازمة للسناد الى الفاعل في ابداع عمله ولا يعمل فيها شي فاشبهت في اسمها  
 الحروف العاملة كانه واخواتها قال اخذ ابنه هذا الكلام فشرح به كلامه بشا وهو  
 مناسبا له وانما هو مناسبا لغيره في الكافية واما الجمل ودون ثاثر جامل حصل في شخص  
 ان لثا في تعليل بنا اسما للأفعال بطريقتين وكما جامل في ثاثر من قال لثا في الصايغ في هذا  
 الشبه نظر فان وجهه ليس بمعنى ان يكون في المسببه به اصلا وليس عمل الحروف في غيره بلا ثاثر  
 اصلا فيه وكان اسهل من هذا فاذا ذكره ابن جن من انما انبت لتضمنها معنى لام اللام  
 ويكون قد حمل الماضي والحال على الامر حملا للقليل على الكثير **السادس** قال ابن هشام ما ذكره  
 انما لم يسم له على قول لا تخش ان اسما للأفعال لا موضعها اما على مذهب سيبويه  
 والجور انما منصوب بافعال ضمير او على قول بعضهم انها مرفوعة على الائمة او مرفوعة  
 اعني عن الخبر فلا تسمى واحدة من الطريقتين **العاشر** قيل ان ثاثر قبول الثاثر والثاثر هو الثاثر  
 فقوله بلا ثاثر معنونه ان تقول يعني اذا لم يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم واجاب  
 ابن هشام بان المراد لعدم الثاثر عدم تسلط العامل عليه والعامل يتسبب عنه الثاثر  
 فاطلق المسبب واراد السبب **الحادي عشر** قيل لا افتقار في العمدة وشرحها وشرح الكافية  
 بان يكون الجمل ولا يشترط للفتح اللازم الافتقار الى المعرف كسما وعضد وكلا وكلمنا وكوما  
 من الماسا اللازمة للاضارة ولا يعني عند قولنا صل لانه اشارة الى اللزوم وهو قيد اخر  
 ولا قيد الجمل يعني عنه وان اقتص عليه في العمدة ما اجل اخراج ما افتقر الى جمل افتقار اعداد  
 كويد من زيد قام ابون والتركه الموصوفة بحل جزو يوم في هذا يوم لا ينطوي وقد  
 مثل ذلك بالموصولات والظروف المضاف الى الجمل حيث واذا وعلى ذلك شرح الاكثر  
 واخذ ابن الصايغ على اطلاقه وجعل منه المضرات والاشارات لافتقارها الى المفعول  
 والشارية وهو خلط بطريقة المسبب بطريقة غيره وفي تذكره ابن هشام المعتبر في  
 بنا الاسم الاضارة مثلا ان يكون بطريق الوضعية لا عارضا وان يكون الجمل لا ياتي  
 مفرد وان لا يعارضه بعدا رضى لقتضى قوة جانب الاسم كما في دان واللذان اسم  
**الثاني عشر** زاد في الكافية السبب الالهي ومثله في شرحها بالاسما قبل التركيب والاسم

فانما

فانما بنيت لشمها بالحروف المصطلقة لئلا يعامل ولما معومول وادرجه في العمدة هو  
 وانما بنيت الفعل بلا ثاثر في وفي واحد وهو عدم التعلق بالعامل وشرحه بالنعين  
 واما ابن هشام فجعلها والافتقار ركن في واحد وهو الاستعمال فيقال في الجمل  
 استعمالا لكونه عاملا غير معومول كشمها العمق او لا عاملا ولا معومولا كما فيهم او  
 مفتقرا بالاصالة الى جملها الذي والحق وكذا صيغ في شرح التسهيل **الثالث عشر**  
 عدوا من انما السبب اللفظي فان ابن مالك ذكر في شرح التسهيل في حاشا  
 الاسمية التي بنيت لشمها حاشا الحرفية في اللفظ وقد الاسمية ذكرها  
 ابن هشام في المعنى ومثله على الاسمية وكلا بمعنى حقا ذكرها ابن الحاجب قال  
 وكذا عن الاسمية بنيت لشمها بعن الحرفية اسم **الرابع عشر** ذكر في التسهيل ان من  
 وجوه بنا المضمرات الشبه الجور في انما عدمه الترف في لفظها بوجهي بالضعف  
 والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه السابق **الخامس عشر** ذكر ايضا فيه ان من وجوه  
 بنا المضمر استغناء عن الاعراب باختلاف صيغها لا خلافا للمعاني وذلك في  
 عن الاعراب بحصول الامتياز به وهذا ايضا خارج عن الوجوه السابق **السادس عشر**  
**عشر** ذكر فيه ايضا ان سبب بنا ان شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى  
 ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وجوها وهذا ايضا خارج عن الوجوه  
 السابق وهو مثل ما ذكره في المضمر من شبه الجور **السابع عشر** قال ابن هشام  
 في نحو على حين عاتبت المشيب ان مقتضى لبنا حين امور ثلاثة وهي ابعاضه  
 وازافته الى المبني وافتقاره الى الجمل وانما تير للجمع لا لكل واحد بدليل لغز  
 المحبني لو ما زرتني لا خصاصة بالثنية ويوم باي معنى لا ضافة الى المعرب  
 اسمي وهذه العلم الموكية لا تاتي على طريقه ابن مالك **الثامن عشر** ذكر ابن مالك  
 في شرح التسهيل ان العرب بنت الطرف المضاف الي اذ في مثل يومئذ وحيدئذ  
 قاله ولا عمل لبنانية الا انهما مضافا للمبني فوكا كانت الكسرة في اذ اعربا كما قال الاخفش  
 لم يحربا الطرف اسمي وهذا ايضا خارج عن طريقة **تول الالفية** **ومويل لاسما**  
**ما قد سئل من شبه الحروف كارض وسماء** في امور اللذان قيل كان حصه تقديم المعرب  
 على المبني كما في كافية الكبرى والعرنة والشذور لا من الاصل واجيب بان قدم المبني